



بنك الشارقة شركة مساهمة عامة

أعلن بنك الشارقة، شركة مساهمة عامة، ("البنك" "المجموعة") اليوم عن نتائجه المالية الموحدة المدققة للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. ويتضمن تقرير مناقشات الإدارة عن النتائج المالية التي سجلتها المجموعة.

شهد العام ٢٠٢٠ انتشار جائحة كوفيد-١٩ وتطورات مهمة أخرى أثرت على الأسواق التي تعمل فيها المجموعة. وعلى الرغم من الظروف الصعبة، أظهرت عمليات المجموعة في الإمارات العربية المتحدة أداءً مرناً مدعوماً بأصول متينة للبنك.

الميزانية العامة للمجموعة قوية، حيث بلغ إجمالي الأصول ٣٦,١٤ مليار درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٣١,٦٩ مليار درهم) مما يمثل زيادة بنسبة ١٤٪ وإجمالي حقوق المساهمين ٣,١٧ مليار درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٣,٠٢ مليار درهم) مما يمثل زيادة بنسبة ٥٪.

كما تستمر المجموعة بالحفاظ على مستوى عالٍ الجودة للأصول ومقاييس أخرى متينة نتيجة للالتزام الصارم بالحفاظ على نهج منظم ومركز للإقراض وسبل التسديد ومصادر الدخل. تواصل المجموعة التمتع بسيولة عالية ورأس مال متين مع قاعدة ودائع عملاء بلغت ٢٣,٦٧ مليار درهم إماراتي (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٢١,٣٣ مليار درهم إماراتي) مما يمثل زيادة بنسبة ١١٪ للسنة، مع بلوغ نسبة القروض على الودائع ٨٢٪ (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٨٣٪) ونسبة التكلفة إلى الدخل ٦١٪ (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٥٧٪).

تشهد عمليات المجموعة في لبنان، من خلال الشركة التابعة لها، بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل ("ELBank") منذ ١٧ أكتوبر ٢٠١٩، تداعيات أحداث غير مسبقة ناجمة عن الاضطرابات السياسية والاقتصادية هناك، حيث امتثلت المجموعة للتعميم رقم ١٣١٢٩ الصادر عن البنك المركزي في لبنان ("BDL") بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠١٩، والذي يدعو إلى زيادة حقوق الملكية بنسبة ٢٠٪ قبل ٣٠ يونيو ٢٠٢٠. من المهم التأكيد على أن الدخل التشغيلي لبنك الإمارات ولبنان ش.م.ل ("ELBank") قبل المخصصات وتطبيق معايير التضخم المفرط بقي على نفس مستويات عام ٢٠١٩.

نشر صندوق النقد الدولي (IMF) في ديسمبر ٢٠٢٠ توقعات التضخم كما في نهاية أكتوبر ٢٠٢٠. حيث يُعتبر الاقتصاد اللبناني المفرط التضخم لأغراض تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٢٩ وإعادة ترجمة العمليات بالعملة الأجنبية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٢١ وتأثير تغييرات أسعار الصرف للقطع الأجنبي على البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

وبناءً على ذلك، وبعد نشر النتائج الأولية للبيانات المالية في منتصف شهر فبراير ٢٠٢١، تمت دعوة المجموعة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي ٢١ لإعداد التقارير المالية في الاقتصادات ذات التضخم المفرط على شركتها التابعة، بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل ابتداءً من ١ يناير ٢٠٢٠.



تقرير مناقشات الإدارة عن النتائج المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

ونتيجة ذلك، تم إعادة احتساب البيانات المالية لبنك الإمارات ولبنان ش.م.ل من خلال تطبيق مؤشر أسعار عام على التكلفة التاريخية، من أجل عكس التغيرات على القوة الشرائية لليرة اللبنانية في تاريخ إغلاق البيانات المالية. تم تعديل البنود غير النقدية في بيان المركز المالي وكذلك في بيان الدخل وبيان الدخل الشامل الآخر وبيان التدفقات النقدية لبنك الإمارات ولبنان ش.م.ل. تم إعادة احتساب البنود غير النقدية من تاريخ القيد الأولي في بيانات المركز المالي مع الأخذ في الاعتبار أن البيانات المالية تم إعدادها وفقاً لمعيار التكلفة التاريخية. وكان مؤشر سعر المستهلك الأساسي في بداية السنة ١١٥,٥٤ وبلغ في نهايتها ٢٨٤,٠٤.

جاء تأثير اعتماد محاسبة التضخم المفرط على البيانات المدققة في حقوق المساهمين إيجابياً وبلغ ٢٣٦ مليون درهم إماراتي، وهو ما يمثل الفرق بين التغير السلبي البالغ ٦٤٢ مليون درهم إماراتي على أرقام الأرباح والخسائر والتغير الإيجابي البالغ ٨٧٩ مليون درهم إماراتي على إجمالي حقوق المساهمين. وقد أدى ذلك إلى زيادة في صافي حقوق المساهمين للمجموعة بمبلغ ٢٣٦ مليون درهم حيث بلغت ٣,٣٦٥ مليون درهم إماراتي كما في نهاية سنة ٢٠٢٠ مقابل ٣,٠١٨ مليون درهم في نهاية سنة ٢٠١٩.

الأنه، وبالنظر إلى حالة "عدم اليقين" السائدة، فقد تم قيد مخصصات إضافية على مستوى المجموعة بقيمة ٢٠٠ مليون درهم إماراتي، ما خفض الفارق بعد احتساب التضخم المفرط إلى ٣٦ مليون درهم إماراتي وهو ما حوّل اعتماد معايير محاسبة التضخم المفرط والتأخيرات الاستكشافية مجرد مضيق للوقت.

بلغ صافي ربح عمليات المجموعة في الإمارات العربية المتحدة ٣٠٩ مليون درهم، كما بلغ صافي الربح الموحد ١٧٦ مليون درهم إماراتي بعد الأخذ في الاعتبار للاحتياطات اللازمة للشركة اللبنانية التابعة لبنك الإمارات ولبنان ش.م.ل. قبل تطبيق معايير التضخم المفرط.

وعند قيد مبلغ ٨٤٢ مليون درهم إماراتي نتيجة تطبيق التضخم المفرط ومخصصات أخرى، سجلت المجموعة خسارة دفترية قدرها ٦٦٦ مليون درهم إماراتي وخسارة شاملة بلغت ٧٢٤ مليون درهم إماراتي مقابل انعكاس إيجابي على حقوق المساهمين بقيمة ٨٧٩ مليون درهم إماراتي.

وقد صرح الشيخ محمد بن سعود القاسمي، رئيس مجلس إدارة بنك الشارقة، أنه وعلى الرغم من تحديات تفشي وباء Covid-19، فإن أداء البنك كان جيداً بشكل استثنائي وحقق نتائج إيجابية ومهمة وهي قد انتقلت في ظل محاسبة التضخم المفرط من الأرباح والخسائر مباشرة إلى حقوق المساهمين. من وجهة نظر مجلس الإدارة، فإن حماية حقوق المساهمين تبقى هي الأولوية.

وفي حين نعبر عن خالص أملنا في ألا يتكرر هذا الموقف والتأخر في إصدار البيانات المالية المدققة نتيجة التأخيرات الاستكشافية غير الضرورية.

فإننا نتطلع الآن إلى الإسراع في انعقاد الجمعية العمومية للبنك والمضي قدماً وبزخم أكبر باتجاه إصدار النتائج المالية للربع الأول من العام ٢٠٢١.



تقرير مناقشات الإدارة عن النتائج المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

أبرز النتائج المالية

- ✓ إجمالي الموجودات وقدره ٣٦,١٤٣ مليون درهم إماراتي، إرتفاع بمعدل ١٤٪ مقارنة مع ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
- ✓ صافي قروض وسلفيات وقدره ١٩,٤٥٦ مليون درهم إماراتي، إرتفاع بمعدل ١٠٪ مقارنة مع ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
- ✓ إجمالي ودائع العملاء وقدره ٢٣,٦٧٣ مليون درهم إماراتي، إرتفاع بمعدل ١١٪ مقارنة مع ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
- ✓ إجمالي إيرادات العمليات بقيمة ٦٦٣ مليون درهم إماراتي، مقارنة مع ٥٦٤ مليون درهم إماراتي لسنة ٢٠١٩
- ✓ صافي الربح قبل التضخم المفرط بقيمة ١٧٦ مليون درهم إماراتي
- ✓ صافي الخسارة للسنة بقيمة ٦٦٦ مليون درهم إماراتي، مقارنة مع ٤٨٨ مليون درهم إماراتي لسنة ٢٠١٩
- ✓ العائد على الموجودات بنسبة (١,٨٤٪) والعائد على حقوق الملكية بنسبة (٢١,٠٥٪)
- ✓ نسبة القروض والسلفيات إلى الودائع ٨٢,١٩٪
- ✓ نسبة القروض غير العاملة (صافي) ٨,٨٦٪
- ✓ نسبة كفاية رأس المال ١٠,٧١٪
- ✓ نسبة رأس المال الشق الأول ٩,٥٢٪

(Signature)



تقرير مناقشات الإدارة عن النتائج المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

مقطعات بيان الدخل

ديسمبر ٢٠١٩	ديسمبر ٢٠٢٠	ديسمبر ٢٠٢٠	(ملايين الدراهم)
	قبل التضخم المفرط و المخصصات الإضافية	بعد التضخم المفرط و المخصصات الإضافية	
٤١٦	٤٧٣	٥٦٩	صافي إيرادات الفوائد
١٤٨	٨٠	٩٤	الإيرادات من غير الفوائد
٥٦٤	٥٥٣	٦٦٣	إيرادات العمليات
(٤٣٩)	(٤٨٤)	(٧٤٤)	صافي خسارة إنخفاض قيمة الموجودات المالية
(٢٧٣)	-	-	انخفاض الشهرة
-	٤٤٩	٤٤٩	الدخل غير التشغيلي
(٤٨٨)	١٧٦	(٦٦٦)	(الخسارة)/الربح للسنة
(٦٣٥)	١١٨	(٧٢٤)	مجموع (الخسارة)/الربح الشامل للسنة
(٢٣,٥٣)	٨,٩٣	(٣١,١٨)	(الخسارة)/الربح على السهم - فلس

مقطعات بيان المركز المالي

ديسمبر ٢٠١٩	ديسمبر ٢٠٢٠	ديسمبر ٢٠٢٠	(ملايين الدراهم)
معاد بيانها	قبل التضخم المفرط و المخصصات الإضافية	بعد التضخم المفرط و المخصصات الإضافية	
٣١,٦٨٩	٣٦,٠٦٦	٣٦,١٤٣	مجموع الموجودات
١٧,٧٣٦	١٩,٤٥٦	١٩,٤٥٦	قروض وسلفيات
٢١,٣٢٦	٢٣,٦٧٣	٢٣,٦٧٣	ودائع العملاء
٣,٠١٨	٣,١٢٩	٣,١٦٥	مجموع حقوق الملكية
٥,٣٢٠	٥,٤٠٤	٥,٤٠٤	التزامات ومطلوبات طارئة



تقرير مناقشات الإدارة عن النتائج المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

مقطعات النسب الرئيسية

ديسمبر ٢٠١٩ معاد بيانها	ديسمبر ٢٠٢٠ قبل التضخم المفرط و المخصصات الإضافية	ديسمبر ٢٠٢٠ بعد التضخم المفرط و المخصصات الإضافية	
(٪١,٥٤)	٪٠,٤٩	(٪١,٨٤)	عائد على الموجودات
(٪١٥,٥٩)	٪٥,٦٣	(٪٢١,٠٥)	عائد على حقوق المساهمين
٪١,٦٧	٪١,٥٩	٪١,٩٣	صافي هامش الفائدة
٪٥٧,٤٠	٪٦٠,٣١	٪٦١,١٦	نسبة التكلفة إلى الدخل
٪١٣,٦٢	٪١٢,٦٨	٪١٢,٦٨	نسبة القروض المتعثرة (إجمالي)
٪٦٩,١٦	٪٧١,٦٥	٪٧١,٦٥	نسبة تغطية القروض المتعثرة
٪٨٣,١٦	٪٨٢,١٩	٪٨٢,١٩	نسبة القروض والسلفيات
٪١١,٥٩	٪١١,٣٣	٪١٠,٧١	نسبة كفاية رأس المال
٪١٠,٤٢	٪١٠,١٤	٪٩,٥٢	نسبة رأس المال الشق الأول